تعظيم استخدام المخزون الحكومي الراكد

أ.د. سمير ابو الفتوح صالح *
د/سمير اسماعيل السيد**
خالد سعد محمد أحمد ***

(*) أ.د/ سمير ابو الفتوح صالح: أستاذ المحاسبة ونظم المعلومات بكلية التجارة جامعة المنصورة
Email: prof_samir@hotmail.com
(**) د/ سمير اسماعيل السيد: الاستاذ بكلية التجارة جامعة حلوان
Email: drsamironline99@gmail.com
(***) خالد سعد محمد: محلل نظم ومخطط برامج حاسب آلي وزارة المالية
Email: Khaled.Saad21@commerce.helwan.edu.eg

الملخص

يوجد بالحكومة مخزون هائل من الأصناف الراكدة وتَكمُن المشكلة أن النظام الحالي (النشرة المصلحية) لتصريف الراكد إجراءاته بطيئة ومكلفة ولا توجد أي قواعد بيانات بها معلومات حول الأصناف وكميتها وقيمتها، لذا هدفت هذه الدراسة إلى تصميم نظام مميكن لتعظيم استخدام المخزون الراكد، وإتاحة عرضه لجميع الجهات الحكومية بالدولة لشراء تلك الاصناف بدلاً من شراء الجديد، واذا تم عرض الأصناف بالنظام لفترة ولم تطلبها أي جهة أخرى يتم تحويلها للإعلان للأشخاص والشركات لبيعها بمزاد إلكتروني وليس مزاد عادى للوصول لأعلى سعر بيع ممكن لها لزيادة حصيلة موارد الدولة، مع توجيه مبالغ البيع لحساب ايرادات الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية والكود المؤسسي، مع تسجيل عمليات العرض والبيع بقواعد بيانات وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والأصناف المُباعة بين الجهات، ومن خلال التجربة الاولية للنظام تم تسجيل ٣٣٧ صنف راكد لبعض الجهات وتم ملاحظة وجود (٢٦٤ صنف جديد،٧٣ مستعمل) وبلغت قيمة للرواكد المسجلة أكثر من ١٥ مليون جنيه، كما ظهر بنشرة الهيئة رقم ٢٧٤ وجود أصناف راكدة جميعها عدد والات جديدة بقيمة ١٣ مليون جنيه، كما تم عمل استبيان اراء بجوجل وتحليل نتائجه التي اكدت صحة فروض الدراسة، وتم الحُصول على إجابة ٤٢٧ مشارك في الاستبيان، واستبعد ٣٢ استبيان بنسبة ٧.٥% وتم تحليل ٣٩٥ استبانة صحيحة بواسطة برنامج SPSS.

- **الكلمات المفتاحية:** المخزون الحكومي، الأصناف الراكدة، هيئة الخدمات الحكومية، إدارة المعلومات المالية الحكومية، الكود المؤسسي.

- **ABSTRACT**

The Government has an enormous stock of stagnant items in warehouses and the problem is that the current system (Government Bulletin) for the disposal of stagnant are slow and costly without databases including information about these items and their quantity and value, this study aimed at designing electronic system to optimize the use stagnant inventory, The amounts of the sale are directed to calculate the revenue of the owner through the government financial information management systems and the institutional code, With the recording of the supply and sale in databases and the provision of data for all stagnant items and items sold between the entities, Through the Initial trial of the system, 337 stagnant items were registered and the existence of (264 new items, 73 used) The value of the registered stocks was

more than 15million Pound, The Authority bulletin 274 shows that there are stagnant items all of which are new tools and equipment worth 13 million pounds, An opinion questionnaire was also conducted by google form and its results were analyzed, which confirmed the validity of the research hypotheses, The responses of 427 respondents were obtained, 32 were excluded, 395 correct questionnaires were analyzed using the SPSS program.

- **Keywords:** Governmental Commodity Inventories, stagnant items, Government Services Authority, Government financial information management, corporate code.

١ – مقدمة

يُعتبر التطوير في طرق العمل الحكومي بالطابع الإلكتروني، أحد الجوانب الهامة والأساسية الذي يعتمد على الخصائص الأساسية الثلاث لتقنية المعلومات وهي التخزين للمعلومات بكميات كبيرة وعلى وسائط صغيرة تُغني عن الملفات الورقية ثم النقل للمعلومات عبر وسائل الاتصال، ثم المُعالجة للمعلومات طبقاً لإجراءات ذكية يضعها الإنسان وفقاً لمتطلباته من خلال البرمجيات.

بحيث تكون تلك البرمجيات قادرة على تحقيق أهداف الحكومة من خلال القدرة على التعامل مع عدد كبير جداً من المستخدمين.

ويتعقُّد الهيكل التنظيمي فى مصر، من حيث كثرة الوزارات والمصالح والهيئات والوحدات المحلية، والتي تشمل ٢٩٥ وحدة، و٢٤٤٩ إدارة تُعانى تضارب الصلاحيات وعدم الاستقرار التنظيمي.

ومن أهم المشكلات التي تواجه الاقتصاد القومي أن يُعطل رأس المال الحكومي فيه عن الدوران مما يؤثر فى تكلفة الفرصة البديلة، ويظهر هذا الأمر بوضوح في (المخزون الراكد بالمخازن الحكومية) كرأس مال حكومي معطل (ثروة ميتة) تزداد كل عام وتصل إلى مليارات الجنيهات.

وفى جانب أخر نجد زيادة فى الإنفاق على شراء مستلزمات جديدة رغم وجود هذا المخزون الراكد والصالح للاستخدام في الجانب الأكثر منه بل أن الكثير من الاصناف الراكدة جديدة بالكامل.

ويُعرف المخزون الراكد بانه ما هو زائد عن حاجة الاستخدام خلال فترة معينة لعدم توافقه مع المواصفات لتغيير التصميم أو التغيير التكنولوجي أو الشراء أكثر من الحاجة، ووضعت الحكومة معايير للحكم على أن الصنف راكداً من عدمه في الكتاب الدوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠م.

وطبقا للائحة المخازن الحكومية فانه يجب على أمناء المخازن أن يقدموا كشوفا بالأصناف الراكدة كل سته أشهر الى مدير المخازن لرفعها الى هيئة الخدمات الحكومية للتصرف فيها.

١-١ أسباب ظهور المخزون الراكد

من وجهة نظر الباحث هناك أسباب هامة لنشأة المخزون الراكد من التي أوضحها كتاب دوري٢ لسنة ١٩٨٠ وهي: -

- عدم استخدام برامج الحاسب الآلي في منظومة المخازن الحكومية واستخدام الطريقة التقليدية وهي الدفاتر الورقية مما أدى إلى عدم معرفة الأصناف الراكدة والزائدة عن الحاجة بدقة.
- ضعف القوانين واللوائح المنظمة التي تمنع الشراء الحكومي لأي صنف إلا بعد التأكد من عدم وجوده كراكد بأي جهة حكومية أخرى.

قيام بعض الجهات الحكومية بالتخلص من بنود الموازنة المعتمدة لها والمتبقية في حساب الجهة في أخر العام المالي حتى لا يتم تقليصها أو حذفها في موازنة العام المالي التالي حيث لا يوجد ترحيل للمبالغ المتبقية من الاعتمادات وبالتالي تقوم الجهات الحكومية بما يعرف (بحرق المبالغ المتبقية) وإنفاقها فى الشراء وتكديس المخازن بأصناف لا حاجة حقيقية لها.

وتتولي الهيئة اتخاذ إجراءات تصريف الأصناف الراكدة والخردة والكُهنة بالجهات المختلفة وذلك عن طريق تجميع إشعارات الرواكد والأصناف المستغنى عنها والمرسلة لها من الجهات الحكومية ثم إعادة توجيه تلك الاشعارات فى شكل (نشرات مصلحية) وطبعها وإرسالها الى الجهات الحكومية بالدولة للاطلاع عليها لطلب ما تريده من هذه الرواكد وإذا لم يتم طلب أي صنف خلال شهرين من إرسال النشرات تخاطب هيئة الخدمات الجهة المالكة للرواكد بإمكانية بيعها بالمزاد.

١-٢ الأثار المترتبة على وجود المخزون الراكد

١-زيادة تكاليف مصاريف التخزين مثل "مرتبات عمال المخازن – إيجار للمستودعات الخاصة– إهلاك مباني ومعدات– إضاءة – تهوية – حراسة وتأمين– عوامل فقد أو تلف أو سرقة الأصناف".

٢-إشغال مساحات كبيرة بالمخازن كان من الممكن استغلالها بشكل أفضل.

٣-كلما زادت مدة التخزين للأصناف فإنها تتعرض تدريجيا للتلف لعدم متابعة تاريخ الصلاحية والانتهاء بصفة مستمرة.

٤-تجميد جزء من رأس المال العام كان يمكن الاستفادة منه في نواحي واستخدامات أخرى.

٢- مشكلة الدراسة

تكمن المشكلة في بطئ النظام الورقي الحالى لبيع الأصناف الراكدة حيث يوجد بالحكومة مخزون هائل من قطع غيار وأجهزة كهربائية وأثاث ومستلزمات مكتبية، سيارات، وأجهزة كمبيوتر تم استبدالها بأخرى أحدث وكميات هائلة من الأدوات الكهربائية، وسيارات نقل ومعدات ثقيلة مهملة تساوى ملايين الجنيهات وكل ذلك يترك في المخازن في انتظار أن يأكله الصداء، مما قد يؤدى إلى السرقة والاختلاسات لهذه الرواكد بالمخازن وإهدار الكثير من أصول الدولة وخسارة المال العام، والنظام الحالي لتصريف الأصناف الراكدة(النشرة المصلحية) بطئ في إجراءاته ومكلف ولا توجد به أى قواعد بيانات تشمل معلومات حول هذه الأصناف وكميتها وقيمتها.

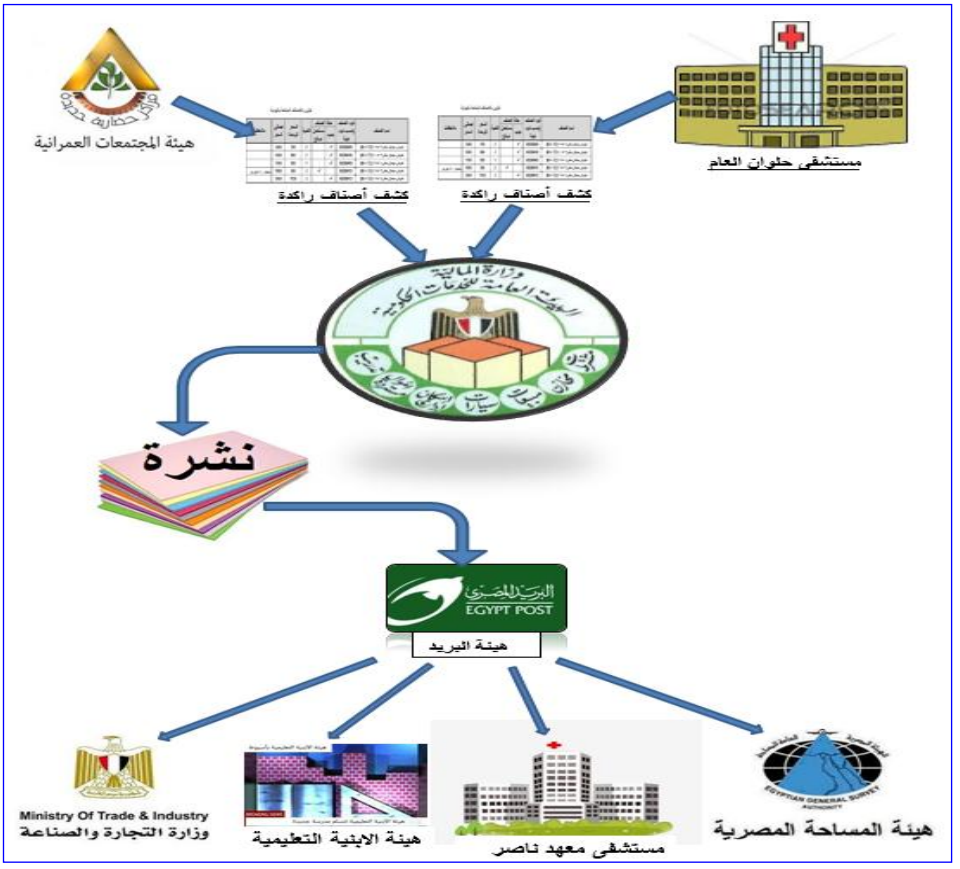

شكل (١) الطريقة الحالية لتصريف الرواكد عن طريق الهيئة العامة للخدمات الحكومية

٣-أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تصميم نظام مميكن يقوم على الآتي: -

- تعظيم استخدام المخزون وبالأخص الأصناف الراكدة بالمخازن الحكومية للحد من مخاطر التلف والسرقة والحريق المعرض له وعدم بيع الأصناف الراكدة كخردة.
- إتاحة الفرصة لجميع الجهات الحكومية بالاطلاع على الاصناف الراكدة بمخازن جميع الجهات بالدولة لشرائها بدلاً من شراء أصناف جديدة.
- الأصناف المعروضة بالنظام لفترة معينة (تحددها هيئة الخدمات) ولم يتم طلبها من أى جهة أخرى يتم تحويلها للإعلان للأشخاص والشركات لبيعها بمزاد إلكتروني وليس مزاد عادى للوصول لأعلى سعر بيع ممكن لها مما يؤدى إلى زيادة حصيلة موارد الدولة.
- توجيه مبالغ بيع الرواكد لحساب الجهة المالكة لها عن طريق أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية لإضافة المبالغ لحساب إيرادات الجهة البائعة عن طريق الكود المؤسسي مع تسجيل عمليات البيع بقواعد بيانات وتوفير بيانات لكل الأصناف الراكدة والأصناف المُباعة بين الجهات.

٤-أهمية الدراسة

- إن تصميم نظام مميكن يتيح تنظيم التبادل الإلكتروني للرواكد الحكومية بين وحدات الدولة يتوقع أن يؤدى إلى توفير الكثير من الوقت والنفقات الحكومية، كما نعتقد أن بيع الأصناف الغير مطلوبة والمهملة بالمخازن لجهات حكومية أخرى يفوت الفرصة على خسارة هذه الثروات بالتلف والسرقة وإذا ما بقيت بدون طلب من أي جهة أخرى من الممكن أيضاً بيعها عن طريق مزاد الكتروني يُسمح فيه للأشخاص والشركات بشراء الرواكد الحكومية بالمزايدة العلنية الالكترونية حيث نتوقع أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع ثمن بيع هذه الرواكد والتخلص من أي شبهه فساد كان يتم في صفقات بيعها بالمزادات التقليدية.
- كما أن توجيه تسجيل عمليات البيع بإضافة مبالغ بيع الرواكد إلى الكود المؤسسي للوحدة وبرقم كود الحساب الخاص بالإيرادات وبالتالي إلى موارد الدولة مباشرة بدلا من إضافة مبالغ بيع الرواكد تحت اكواد الحسابات الخاصة بالجهات لصرفها كمكافأت حيث يمكن استخدام ملف الاكسل من النظام ليستخدم فى أنظمة إدارة المعلومات المالية الحكومية والذي يعتبر تحول جوهري في أساليب تنفيذ العمليات المالية والمحاسبية بالجهات الحكومية، وبالتالي ينعكس ذلك بزيادة حصيلة إيرادات الدولة.

- كما إن حفظ عمليات البيع في قواعد للبيانات يجعل الرجوع اليها أمراً يسيراً ويمكن استخراج تقارير بالأصناف الراكدة لتحديد الاحتياجات الفعلية بدقة فيما بعد، وبالتالي فإن هذه الدراسة ستكون إحدى الخطوات الهامة في طريق الحكومة الإلكترونية، حيث أن بناء نظام للمعلومات يساعد على عمليات اتخاذ القرار بسهولة ودقة، ويساعد على سرعة اتخاذ القرار المناسب وتسهيل عملية التخطيط والرقابة.
- حيث يجب الاهتمام بتطبيق المادة ١٣ من لائحة قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ للتعاقدات العامة وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة ٢٠٢٠ والذي نصت فيه المادة السابعة على أنه يحظر على الجهات تضمين خطة الاحتياجات السنوية لأصناف يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها تفي بالغرض المطلوب ويجب على الجهات التحقق من عدم توافر الصنف محل التعاقد بمخازن الجهة أو الجهات التابعة لها عند التخطيط والإعداد لتحقيق الاستفادة الكاملة من المخزون الراكد.

٥- منهجية الدراسة

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاطلاع على القوانين واللوائح والكتب الدورية بوزارة المالية والأبحاث والمؤتمرات الخاصة بموضوع المخازن والأصناف الراكدة، والتعرف على الطرق الحالية لتصريفه والقوانين واللوائح المنظمة له.

وكذلك استخدم المنهج التطبيقي بتصميم نظام إلكتروني عبر الأنترنت بحيث يتم فيه عرض الاصناف الراكدة بالجهات الحكومية من خلال النظام واتاحة تبادلها بين جهات الدولة.

وقبل البدء في التصميم تم التعرف على ماهية المشكلة من خلال الزيارة الميدانية للعديد من مخازن الجهات الحكومية في الكثير من المحافظات مثل (محافظة الدقهلية والقليوبية والإسكندرية وبورسعيد والبحيرة والقليوبية وجنوب سيناء والفيوم وبنى سويف وقنا) وبعض الجهات الإدارية بالقاهرة، وتم التعرف على طبيعة مكونات المخازن الحكومية ومشكلة الرواكد وأسباب تواجدها والطرق المتبعة في التصرف القانوني لها.

٦-حدود الدراسة

أ – الحدود المكانية:

تختص هذه الدراسة بحصر رواكد مخازن الجهات الحكومية المصرية لتبادلها مع الجهات الاخرى لذلك سيتم اتاحة دخول النظام لجميع الجهات الحكومية على مستوى الدولة لإتاحة فرص أكثر للحصول على الصنف المراد شراؤه بسهولة.

ب – الحدود الزمنية:

ستجرى هذه الدراسة خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ م والعام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٢ م.

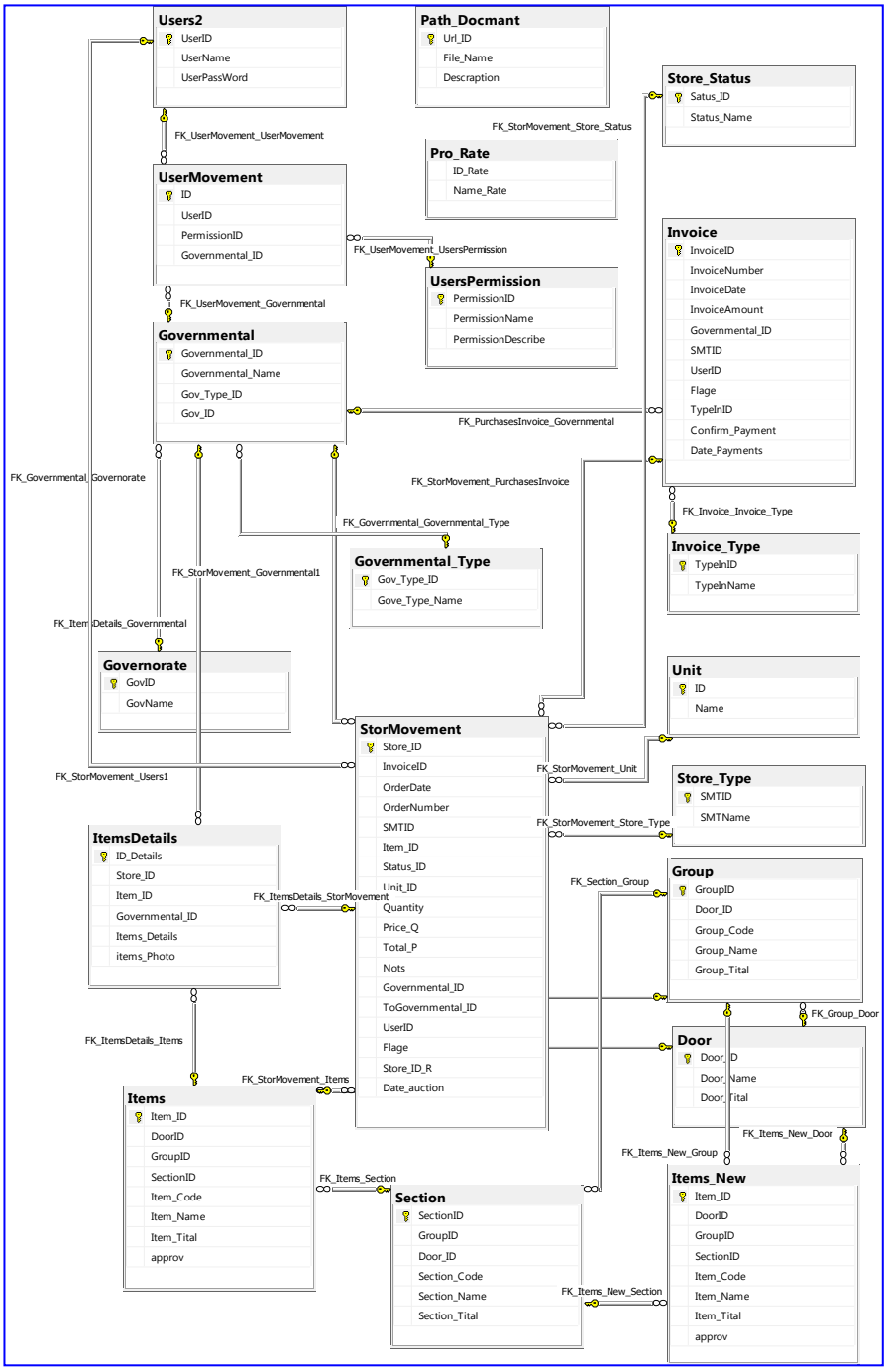

شكل (٢) مخطط العلاقات بين الجداول ERD Diagram

٧-المزاد الإلكتروني

يقصد بالمزاد الإلكتروني أن يتولى شخص بوصفه وكيل عن المالك بعرض سلعته في مزاد عام عن طريق الانترنت بقصد إرسائه على أفضل عرض مقدم من المتزايدين.

بالنسبة للأصناف الراكدة التي تم عرضها بالنظام لفترة ولم تطلبها أى جهة سيتم الإعلان بيعها للأشخاص بالمزاد الإلكتروني حيث يتميز بالبعد عن شبهات البيع فى المزاد التقليدي.

حيث يتيح أسلوب المزاد على الانترنت إمكانية عرض كميات كبيرة من الأصناف والوصول إلى عدد كبير من المشترين من أى مكان وفى أى وقت لخلق نوع جديد من الوسطاء.

وكمثال للمزاد الإلكتروني الحكومي بمصر فقد أنشأت وزارة الداخلية موقع المزاد الإلكتروني "لوحتك دوت كوم" في ٢٠١٧ لبيع أرقام لوحات السيارات ذات الحروف والأرقام المميزة، وتجاوزت حصيلة بيع أرقام لوحات السيارات المميزة مبلغ ١٥٠ مليون جنيه في سنوت قليلة.

٨- نظام ادارة المعلومات المالية الحكومية

يُمثل تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (GFMIS) في مصر تحولاً جوهريًا في الأساليب المتبعة لتنفيذ العمليات المالية والمحاسبية في الحكومة، وذلك بالانتقال من العمل بالأساليب التقليدية كاستخدام السجلات اليدوية واستبدالها بنظام إلكتروني لإدارة المعلومات المالية الحكومية يهدف إلى رفع كفاءة عمليات تخطيط وإدارة الموارد المالية الحكومية.

	1 0 6 0 0 4 3 3 و.ح لمنطقة الضرائب العامة بالفيوم	2 2 0 0 0 6 0 7 إدارة إهناسيا الزراعية	3 1 2 0 0 1 0 3 و.ح لكلية الهندسة - جامعة المنيا
المستوى الأول	1 جهاز إداري	2 إدارة محلية	3 هيئات خدمية
المستوى الثاني	0 6 وزارة المالية	0 2 محافظة بني سويف	1 2 جامعة المنيا
المستوى الثالث	0 0 4 هـ.م الضرائب العامة	0 0 6 مديرية الزراعة	0 0 1 هـ.م تعليم جامعة المنيا
المستوى الرابع	3 3 و.ح الضرائب العامة بالفيوم	0 7 إدارة إهناسيا الزراعية	0 3 و.ح كلية الهندسة

شكل (٣) نموذج لتوضيح تكوين الكود المؤسسي وكيفية قراءة الكود من اليسار لليمين

وقد تم استخدام الكود المؤسسي للجهات والمسجل في نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية في تسجيل الجهات بالنظام المقترح وفى توجيه مبالغ بيع الرواكد للكود المؤسسي للجهة البائعة كما تم إضافة توجيه محاسبي بتقارير البيع والشراء بالنظام المقترح للإشارة الى ارقام قيود GFMIS لتوجيه مبلغ البيع الى كود حساب الإيرادات للجهة، ويمكن للمستخدم استخراج هذا التقرير في شكل ملف EXCEL لاستخدامه فيما بعد في أي قواعد بيانات أخرى.

نموذج 2 مخازن حكومية

طلب واذن صرف

Excel
PDF
Word

سند الصرف /بيع راكد
مخزن.....

رقم : 11692
التاريخ : 03/06/2022

رقم الصنف	اسم الصنف	الوحدة	الكمية المطلوبة	الكمية المصرح بيها	الكمية المنصرفة	حالة الصنف	سعر الوحدة	إجمالي القيمة	الملاحظات
0403060055	اطار كاوتش سيارة مانكى 550 × 14 / 6 تيله		1	1	1	جديد	450.00	450.00	
0410100093	طلمبة جاز كامل		2	2	2	جديد	150.00	300.00	
	الاجمالي							750.00	

يصرح بالصرف
مدير المخازن
.....

تم الصرف
أمين المخزن
.....

كاتب الشطب
.....

توقيع المستلم
.....

توجيه GFMIS

الجهه : حى الزيتون 20100106
بكود الجهه 20100106

(كود GFMIS)	اسم الحساب	القيمة
31110512	من حـ/ الوحدة الحسابية المركزية	750.00
11350205	إلى حـ/ إيرادات رأسمالية أخري	750.00

(توريد قيمة حصيلة بيع المخزون الراكد)

شكل (٤) نموذج لتقرير اكسل بالأصناف المباعة والتوجيه المحاسبي

٩-فروض الدراسة

أ- يفترض الباحث وجود أهمية كبيرة لإنشاء نظام لتصريف الأصناف الراكدة والتخلص الفوري من المخزون الراكد لتقليل ظهور شبهات الفساد بمخازن الجهة نتيجة تراكم الاصناف بها، وسرعة تصريف الأصناف الراكدة وتوفير النفقات الحكومية مع الحصول على تقارير وبيانات فورية عن الرواكد.

ب- من المُتوقع أن تتوافر بالجهات الحكومية البنية التحتية اللازمة لتشغيل متطلبات النظام مع وجود مهارة لموظفيها في التعامل مع برامج الحاسب الآلي وضرورة تحديد صلاحيات منفصلة لهم بالنظام مع ضرورة تسجيلهم للأصناف الراكدة بكود التصنيف الموحد.

ج- من المُتوقع أن يتميز النظام بالسهولة في البحث عن الأصناف والحصول على تقارير بالأصناف الراكدة ويساعد في عرض القوانين والكتب الدورية والتعليمات الخاصة بالمخازن.

د- من المُتوقع أن تحويل الرواكد الغير مباعة الى مزاد الكترونى يساعد في تعزيز موارد الدولة ويساعد ربط النظام مع المنظومات الاخرى في الحفاظ على المال العام بتوجيه مبلغ بيع الرواكد بقيده بالإيرادات العامة بالجهة.

ولإثبات هذه الفروض سيتم عمل استبيان آراء كأداة لجمع المعلومات من عينات مستخدمي النظام وممثلي المالية لرصد النتائج وتحليلها إحصائيا بواسطة برنامج SPSS.

١٠-تحليل نتائج الدراسة

إن إنشاء نظام إلكتروني حكومي قد يجعل كلاً من المصمم والمبرمج يواجهان العديد من التحديات من حيث ضرورة الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات في كل خطوة من خطوات تصميم وإنشاء النظام من جانب، ومن جانب أخر تبسيط العمل على النظام للمستخدمين وهم موظفون في القطاع الحكومي حيث أن بعضهم قد يتمتع بمهارة استخدام الحاسب الآلي بينما البعض الأخر منهم قد لا يجيدون التعامل مع الحاسب الآلي.

ايضاً بالنسبة لمشكلة المخزون الراكد فهي ذات علامات استفهام كثيرة في القطاع الحكومي.

لذا فبعد تصميم وانشاء هذا النظام فقد تم تسجيل بعض الأصناف الراكدة من خلال بعض نشرات الرواكد ومن خلال تجربة تشغيله من جانب مسئولي المخازن في بعض الجهات والذين طالبوا ببعض التعديلات لكى يتناسب النظام مع ما يتم فعليا من اجراءات عملية تصريف الرواكد، وقد تم تنفيذ جميع الملاحظات الخاصة بذلك، وبعد ملاحظة الباحث لبعض النتائج التي ظهرت على النظام من خلال التقارير المستخرجة منه، تم أيضا عمل استبيان لمسئولي المخازن والمشتريات وممثلي الجهات الحكومية لبيان أثر النظام المقترح في تعظيم استخدام المخزون الحكومي الراكد، ومن ثم الحصول على النتائج ووضع التوصيات والمقترحات الخاصة بذلك.

وقد تم تحليل النتائج من خلال اتجاهين وهما التحليل من خلال ملاحظات الباحث حول تجربة التشغيل للنظام وتحليل النتائج من خلال استبيان الآراء.

١٠-١ نتائج الدراسة من خلال ملاحظات الباحث

بعد انشاء النظام تم تسجيل بعض الأصناف الراكدة من خلال نشرات الرواكد وتجربة مسئولي المخازن في بعض الجهات تسجيل بعض الأصناف، وقد تم ملاحظة الباحث للنتائج الآتية: -

١- بلغت عدد الأصناف الراكدة المُسجلة فى تجربه التشغيل ٣٣٧ صنف منها (٢٦٤ صنف جديد،٧٣ مستعمل) أى أن نسبة الأصناف الراكدة الجديدة كانت حوالي ٧٨% من الأصناف الراكدة المسجلة وهو ما يؤكد وجود الكثير من الأصناف الراكدة في المخازن الحكومية بحالة جديدة ولكنها غير مستغلة بالجهة المالكة لها.

٢- بلغت القيمة الاجمالية للرواكد المسجلة فى تجربه التشغيل أكثر من ١٥ مليون جنيه لعدد ٤٠ جهة فقط من أصل أكثر من ٣٢١٠ جهة مسجلة بالنظام وبالتالى فإن ذلك قد يشير إلى ضخامة قيمة أصناف المخزون الراكد بل أن الباحث لاحظ أنه فى نشرة الرواكد رقم ٢٧٤ والمُصدرة من هيئة الخدمات الحكومية بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٤ تم ملاحظة وجود أصناف راكدة بقيمة ١٣ مليون جنيه لجهة واحدة فقط وهى جهاز التدريب الانتاجى للتشيد والبناء والتابع للجهاز المركزى للتعمير وجميع الأصناف جديدة ومعظمها الات وعدد قد تحتاجها أى جهة، وجميع تلك الأصناف جديدة وسعرها الدفترى أقل من سعرها بالسوق حالياً، واذا لم يتم إبلاغ باقي الجهات عن تلك الأصناف الراكدة، فيُخشى أن تُباع فى المزاد كخردة بثمن زهيد.

١٠-٢ نتائج الدراسة من خلال الاستبيان

١٠-٢-١ مجتمع وعينة الدراسة

تم عرض استبانة تجريبية على عدد من مستخدمي الموقع وبعض المختصين بالمخازن الحكومية وممثلي المالية (محكمون) للتأكد من مدى فهم وصدق الأسئلة في هذه الدراسة كاختبار قبلي، لتقديم ملاحظاتهم حول الاستبيان من حيث وضوحه، وقد طالبوا ببعض التعديلات لتسهيل التطبيق الميداني وتم توزيع الاستبانة التجريبية التي احتوت على عدد ١٥ سؤال على عينة استطلاعية بلغت (٢٠) فرداً.

وتم عمل إجراء اختبار الثبات (Reliability) عن طريق برنامج (SPSS) وبحساب قيم معامل الثبات بطريقة التناسق الداخلي باستخدام أحد معاملات الثبات وهو معامل (Cronbach's Alpha) الذي يعتبر معتمداً في البحث العلمي حيث وجدت قيمة الفا تساوى ٠.٧٤٩ وتعتبر نسبة ثبات جيدة حيث تتدرج قيم معامل الثبات (الفا كرونباخ) من الصفر إلى الواحد الصحيح.

جدول (١) تحليل معامل الثبات الفا كرونباخ باستخدام برنامج SPSS

Reliability Statistics	
N of Items	Cronbach's Alpha
15	0.749

وحيث أن عدد الجهات الحكومية المُسجلة بالنظام ٣٤١٠ جهة ويستخدم النظام اثنين من كل جهة (مسئول مخازن– مسئول مشتريات) فيكون إجمالي مجتمع الدراسة ٦٨٢٠ مستخدم.

ويمكن تحديد حجم العينة باستخدام مواقع خدمات الأبحاث العلمية حيث يمكن تحديد حجم العينة (Sample Size Calculator) للحصول على العدد المطلوب من الأفراد قياسا بحجم المجتمع كما يلي: –

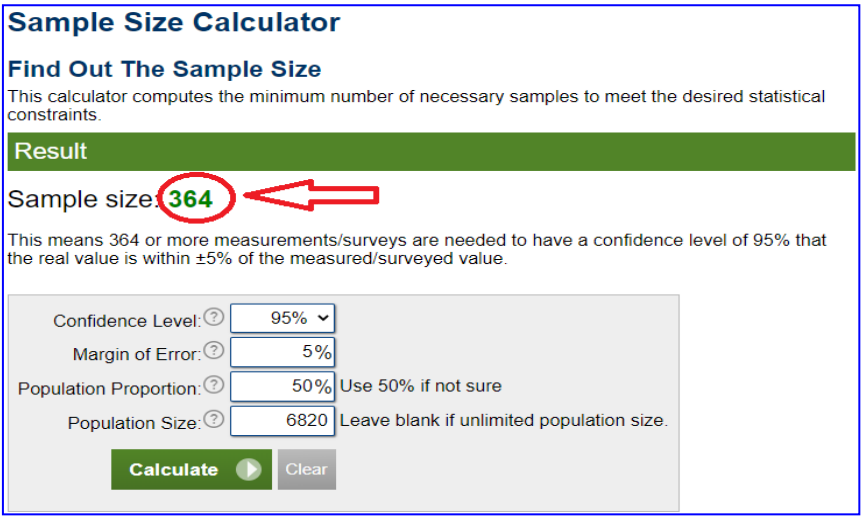

شكل (٥)　تطبيق حساب حجم العينة

وبالتالى يتضح من خلال برامج قياس العينة أن حجم العينة المطلوب هو ٣٦٤ استبيان.

وتم تصميم الاستبيان على جوجل ووضع رابط له بالنظام المقترح وتوزيع الرابط على مسئولى المالية والمخازن والمشتريات بالجهات الحكومية وتم الحُصول على إجابة عدد ٤٢٧ مشارك في الاستبيان وتم استبعاد بعضها لعدم اكتمال الإجابات وعددها ٣٢ استبيان بنسبة ٧.٥% من أصل ٤٢٧ استبيان تمت الاجابة عليه وتفريغ بيانات الاستبيانات الصالحة للتحليل وعددها ٣٩٥ استبانة

صحيحة بنسبة ٩٢.٥% من إجمالي الاستبيانات وتم استخدام البرنامج الإحصائيSPSS في إجراء التحليل الإحصائي.

Scale: ALL VARIABLES

جدول (٢) قيم معامل الثبات Reliability

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	395	92.5
	Excluded	32	7.5
	Total	427	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

٣-١٠ تحليل نتائج الاستبيان

المحور الأول: – أهمية إنشاء نظام المخزون الراكد

اكدت إجابات وتعليقات المشاركين بالإستبيان موافقتهم بشدة على أنه يوجد الكثير من الأصناف الراكدة بالمخازن الحكومية بالرغم من حالتها الجيدة وقد تكون جديدة وغير مستغلة بالجهة المالكة لها مما قد يؤدى لظهور فساد بالجهة في التعامل مع هذه الأصناف الراكده وبالتالي وجوب إستخدام نظام اليكترونى وقواعد بيانات للحصول على أى معلومات عن الرواكد وتبادلها بين الجهات الأخرى التي قد تحتاج هذه الرواكد، وبإستخراج المتوسط الحسابى (Mean) لإجابات أسئلة هذا المحور عن طريق برنامج SPSS نجد أنه ٤,٤٨ درجة وبالتالى فالاتجاه المرجح للإجابات يكون (موافق بشدة) وهو ما ظهر في التعليقات والملاحظات بنهاية الإستبيان التي أكدت على ضرورة البدء في العمل بهذا النظام مما يعكس صحة الفرض بأهمية إنشاء نظام الكترونى للمخزون الراكد.

المحور الثاني: – توافر متطلبات تشغيل نظام المخزون الراكد

بالنسبة لتوافر البنية التحتية من أجهزة وانترنت بالجهات الحكومية فكانت إجابات وتعليقات المشاركين بالإستبيان تميل إلى موافقتهم ولكن بدرجة قليلة على وجود بعض متطلبات تشغيل النظام ببعض الجهات لاحتياج بعض الجهات لأجهزة الحاسب وانترنت، كما اشار الكثير من المشاركين على أن موظفي المخازن الحكومية في حاجة شديدة الى التدريب على الحاسب الآلى لاكسابهم المهارات اللازمة لتشغيل الحاسب الالى، وأبدى الكثير موافقتهم على الاعتماد على أكواد التصنيف والترقيم الحكومى عند التعامل مع النظام بالرغم من عدم وجود أكواد لبعض الأصناف بالدليل،

وبإستخراج المتوسط الحسابى (Mean) لإجابات أسئلة هذا المحور نجد أنه ٣,٩١ درجة وبالتالى فالاتجاه المرجح للإجابات يكون (موافق).

المحور الثالث: – مميزات نظام المخزون الراكد

كانت إجابات وتعليقات المشاركين بالإستبيان حول توافر بعض المميزات مثل سهولة البحث عن الصنف بالنظام وإمكانية طباعة تقارير مفصلة ببيانات الرواكد في شكل ملفات أكسل، كما أكدوا من خلال موافقتهم بشدة على ضرورة أن يقوم النظام المقترح بعرض القوانين والكتب الدورية لمساعدة مسئولي المخازن في الحصول على التعليمات الجديدة فور صدورها، وبإستخراج المتوسط الحسابى (Mean) لإجابات أسئلة هذا المحور نجد أنه ٤,٥١ درجة وبالتالى فالاتجاه المرجح للإجابات يكون (موافق بشدة) على توافر الكثير من المميزات بالنظام المقترح.

المحور الرابع: – البيع الإلكتروني

كانت إجابات وتعليقات المشاركين بالإستبيان حول رواكد المخازن الحكومية التي تم عرضها لفترة بالنظام ولم يتم طلبها من خلال أي جهة حكومية أخرى بضرورة أن يتم تحويلها الى البيع بالمزاد الالكترونى عبر الانترنت لتعظيم أسعار بيع الرواكد بأعلى سعر ممكن، مع تفضيل أن يتم ربط النظام مع أنظمة الحاسب الأخرى المستخدمة في الجهات الحكومية وتحويل مبالغ البيع على كود إيرادات الوحدة المحاسبية بالجهة لتجنب تحويلها الى بند المكافأت أو الصناديق الخاصة بالجهة، وبإستخراج المتوسط الحسابى (Mean) لإجابات أسئلة هذا المحور نجد أنه ٤,٣٠ درجة وبالتالى فالاتجاه المرجح للإجابات على محور البيع الالكترونى يكون (موافق بشدة) على ضرورة تحويل الرواكد الغير مباعة الى مزاد الكترونى لتعزيز موارد الدولة وربط النظام مع المنظومات الآخري للحاسب الآلي للحفاظ على المال العام.

وبالتالي فقد أثبتت كلا من ملاحظات التجربة الأولية للنظام وكذلك الإجابات على أسئلة الإستبيان صحة فروض الدرسة.

جدول (١) تجميع نتائج الإستبيان من خلال البرنامج الاحصائي SPSS

السؤال	العدد والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي Mean	الاتجاه المرجح للإجابة
١- يوجد في المخازن الحكومية الكثير من الأصناف الراكدة بحالة جيدة ولكنها غير مستغلة بالجهة المالكة لها	عدد	204	162	19	6	4	4.40	موافق بشدة
	نسبة	51.6%	41.0%	4.8 %	1.5 %	1.00 %		
٢- تراكم الأصناف الراكدة بالمخازن قد يؤدى للفساد المالي بالجهة	عدد	214	133	33	10	5	4.36	موافق بشدة
	نسبة	54.2 %	33.7 %	8.4 %	2.5 %	1.3 %		
٣- النظام الإلكتروني لتبادل أصناف المخزون الراكدة بين الجهات عبر الانترنت قد يساعد على سرعة تصريفها وتعظيم الاستفادة من الرواكد	عدد	231	149	12	2	1	4.53	موافق بشدة
	نسبة	58.5%	37.7%	3.0 %	0.5 %	0.3 %		
٤- تبادل الأصناف الراكدة بالمخازن الحكومية بين جهات الدولة بدلاً من شراء أصناف جديدة يوفر الكثير من النفقات الحكومية	عدد	242	136	13	3	1	4.56	موافق بشدة
	نسبة	61.3%	34.4%	3.3 %	0.8 %	0.3 %		
٥- يساعد النظام الإلكتروني لتبادل الأصناف الراكدة في عمل قاعدة بيانات للحصول على أى معلومة عن جميع الرواكد بالمخازن بجميع الجهات	عدد	229	156	10	-	-	4.55	موافق بشدة
	نسبة	58.0%	39.5%	2.5 %	-	-		
المحور الأول (أهمية إنشاء نظام المخزون الراكد)							4.48	موافق بشدة
٦- البنية التحتية اللازمة (أجهزة الحاسب والأنترنت) قد تتوافر بالجهات الحكومية لتشغيل النظام.	عدد	123	156	63	34	19	3.83	موافق
	نسبة	31.1%	39.5%	15.9 %	8.6 %	4.8 %		
٧- موظفي المخازن والمشتريات بالجهات الحكومية يتوافر لديهم مهارة كافية لتشغيل أنظمة الحاسب الآلي.	عدد	64	85	130	96	20	3.19	محايد
	نسبة	16.2%	21.5%	32.9 %	24.3 %	5.1 %		
٨-يجب أن يوفر نظام المخزون الراكد صلاحيات محددة ومنفصلة وكلمات مرور خاصة للمستخدم بكل جهة على حدة.	عدد	169	182	33	8	3	4.28	موافق بشدة
	نسبة	42.8%	46.1%	8.4 %	2.0 %	0.8 %		

السؤال	العدد والنسبة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي Mean	الاتجاه المرجح للإجابة
٩- عند إضافة الأصناف الراكدة بالنظام يجب الاعتماد على أكواد التصنيف والترقيم المعتمد للمخزون الحكومي المصري.	عدد	195	156	29	10	5	4.33	موافق بشدة
	نسبة	49.4%	39.5%	7.3 %	2.5 %	1.3 %		
المحور الثاني (توافر متطلبات تشغيل نظام المخزون الراكد)							3.91	موافق
١٠- سهولة البحث عن الصنف بجزء من الاسم أو الكود وإمكانية الطلب الإلكتروني لتكويد الأصناف الجديدة من مميزات النظام.	عدد	220	161	13	-	1	4.51	موافق بشدة
	نسبة	55.7%	40.8%	3.3 %	-	0.3 %		
١١- إمكانية طباعة تقارير مفصلة ببيانات الأصناف الراكدة أو استخراجها في شكل ملفات Excel من مميزات النظام.	عدد	211	191	11	1	1	4.49	موافق بشدة
	نسبة	53.4%	43.3%	2.8 %	0.3 %	0.3 %		
١٢-عرض النظام للقوانين والكتب الدورية والتعليمات الخاصة بالمخازن فور صدورها يساعد مسئولي المخازن في عملهم.	عدد	224	156	15	-	-	4.52	موافق بشدة
	نسبة	56.7%	39.5%	3.8 %	-	-		
المحور الثالث (مميزات نظام المخزون الراكد)							4.51	موافق بشدة
١٣- تحويل رواكد المخازن الحكومية المتبقية (الغير مطلوبة للتبادل) إلى البيع بالمزاد الإلكتروني عبر الانترنت يؤدى لبيعها بأعلى سعر لتعزيز موارد الدولة أكثر من البيع بالمزاد العادي	عدد	177	165	47	4	2	4.29	موافق بشدة
	نسبة	44.8%	41.8%	11.9 %	1.0 %	0.5 %		
١٤- يُفضل ربط النظام مع أنظمة الحاسب الالى الأخرى.	عدد	162	165	41	24	3	4.16	موافق
	نسبة	41.0%	41.8%	10.4 %	6.1 %	0.8 %		
١٥- تحويل مبلغ البيع إلكترونيا بين الوحدات الحكومية وتسجيل البيع بكود الوحدة في حساب الايرادات العامة بمنظومة GFMIS يساعد في الحفاظ على المال العام.	عدد	216	153	20	5	1	4.46	موافق بشدة
	نسبة	54.7%	39.0%	4.9 %	1.3 %	0.3 %		
المحور الرابع (البيع الإلكتروني)							4.30	موافق بشدة

١٠-٤ نتيجة لتجربة وأراء المستخدمين فى النظام المقترح نجد أنه يحقق الاتي: -

- سهولة إضافة الأصناف على النظام من خلال مسئولي المخازن بعدة طرق مختلفة.
- السرية التامة للبيانات وذلك من خلال تحديد صلاحيات للمستخدمين.
- إمكانية النشر الفوري للكتب الدورية والقوانين وأحدث تعليمات المخازن وعلى النظام.

- إتمام عمل دليل التكويد والترقيم المعتمد لأصناف المخزون الحكومي بطريقة الكترونية.
- سهولة البحث فى الأصناف المعروضة حيث يتم البحث بجزء من اسم الصنف أو بكود الصنف أو باسم الجهة العارضة مع إمكانية معاينة صور الأصناف المعروضة.
- الربط للنظام مع بعض الأنظمة الأخرى مثل مدير المخازن وإضافة روابط متعددة مثل رابط لعناوين وأرقام تليفونات وإيميلات الجهات الحكومية للتواصل معهم عند شراء رواكدهم.
- سهولة متابعة طلبات الشراء والبيع من خلال النظام والحصول على تقرير مطبوعة أو استخراجها في شكل ملف EXCEL – PDF – Word كما تم اضافة مساعدة بالتقرير لمسئول الحسابات بالتوجيه المحاسبي لعملية الشراء والبيع وأرقام قيود GFMIS.
- إضافة إمكانية داخل النظام بإرسال رسالة الى الموقع للسماح بإرسال ملاحظات المستخدم حول النظام لتصل الى إيميل الادمن.
- توفير قاعدة بيانات للحصول على تقارير عن الرواكد المباعة بين الجهات وبعضها.
- الحصول على تقارير فورية لكل لأصناف الراكدة بأسمائها وكميتها وقيمتها الاجمالية.
- الحصول على تقارير مفصلة عن الأصناف الغير مباعة والمحولة للبيع بالمزاد الخارجي.
- إن إعادة استخدام الأصناف يؤدى الى توفير العملة الصعبة حيث أن الكثير من خامات تصنيع تلك الأصناف أو بعض الأصناف الكاملة معظمها مستوردة بالعملات الأجنبية.

١١- التوصيات والمقترحات

نتيجة لما سبق من التجربة وتحليل نتائج وملاحظات المشاركين في الاستبيان تتركز توصيات ومقترحات الدراسة على ما يلي:

أولا: - توصيات خاصة بالمخازن

١- يجب التدقيق في تقدير الاحتياجات السنوية من الأصناف (المقايسات السنوية) ومراجعتها بصورة واقعية بعيداً عن المبالغة طبقا للمادة ٨٣ و ٨٤ من لائحة المخازن الحكومية لسنة ٢٠٢١م، وحظر تضمين المقايسة لأصناف يوجد بالمخازن أنواع مماثلة لها حسب المادة ١٣ من لائحة قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨.

٢-يجب المراجعة الدورية من جانب الإدارة العليا للمخازن وكميات الأصناف المخزنة بها وإلزام إدارة المخازن بمراجعة واعتماد قبولها لطلب الشراء قبل الموافقة على الشراء للتأكد من وصول الصنف لنقطة إعادة الطلب.

٣-يقترح الباحث إنشاء قاعدة بيانات للمخازن بكل جهة بالمحافظات (يمكن تنفيذ ذلك عن طريق برنامج مدير المخازن المُصمم بوزارة المالية والمطبق في بعض المحافظات أو أي برنامج مخازن بالجهة) وربطها بإدارة التفتيش على المخازن والمشتريات بالمديرية المالية بالمحافظة حتى يمكن للمديرية المالية الوقوف على رصيد كل صنف أول بأول والعمل على الحد من تراكم المخزون وعدم توجيه اعتمادات ماليه لشراء أصناف موجودة بالفعل وتوجيه المبالغ لبنود أخرى للاستفادة وتحقيق الاستغلال الأمثل لبنود الموازنة الممنوحة للجهة من وزارة المالية.

٤-تحديد المواعيد التي يجب أن يتوافر فيها كل صنف وطلبه على مراحل قبل موعد استخدامه مباشرة وليس بالضرورة طلب الكمية بالكامل في بداية السنة المالية مع وقف الشراء في أخر السنة المالية بقصد استنفاذ بنود الموازنة المتبقية في حساب الجهة.

ثانياً: - توصيات خاصة بالعاملين بالمخازن

١- يجب على جهاز التنظيم والإدارة اعتماد وظائف فى الهيكل التنظيمي للعاملين بالجهات الحكومية فى مجال التخطيط والرقابة الإلكترونية على المخازن.

٢- يجب رفع كفاءة العاملين بالمخازن بالجهات الحكومية بإعادة تأهيل وتدريب العاملين بالمخازن بدورات تدريبية على استخدام الحاسب الالى ثم تدريبهم على ميكنة الأنشطة المخزنية اليومية من إضافة وصرف ومن ثم الانتقال الى رفع الأصناف الراكدة بالنظام المقترح.

٣- يجب وقف قيام الجهات الإدارية بنقل العاملين الأقل كفاءة الى إدارات المخازن واعتبار ذلك عقوبة تكميلية للجزاء الصادر ضدهم مع أن المخازن من أهم الإدارات بالجهات الحكومية.

٤- يجب تدريب العاملين على خاصية إدخال البيانات عن طريق الباركود في جميع الجهات.

ثالثاً: - توصيات خاصة بتنفيذ النظام المقترح

١- يجب تحسين البنية التحتية بالجهات الحكومية وخصوصاً في إدارات المخازن من خلال توفير أجهزة الحاسب الآلي وتوفير شبكة الأنترنت.

٢-حيث ان هيئة الخدمات الحكومية هي المسئولة عن تنظيم عملية بيع الأصناف الراكدة بالجهات الحكومية فيجب عليهم البدء بتنفيذ النظام المقترح على السيرفر الخاص بهم وتمكين مسئولي المخازن ومسئولي المشتريات بالجهات الحكومية من دخول النظام.

٢- يجب على هيئة الخدمات الحكومية وضع خطة زمنية لمسئولي المخازن لتفعيل مرحلة إضافة الأصناف الراكدة على بوابة المخزون المقترحة كمرحلة أولى ثم الانتقال الى المرحلة الثانية من حيث دخول مسئولي المشتريات للبحث في هذه الرواكد عن متطلباتهم منها.

٣- يجب على الإدارة العليا للجهة متابعة موظفيها بعد تشغيل النظام والاطلاع باستمرار على الأصناف المعروضة به.

٤- يوصى الباحث اكتمال أنظمة الحاسب المطبقة في الجهات الحكومية مع بعضها البعض حيث سيتم ربط النظام مع نظام مدير المخازن كما يمكن استخدام ملفات EXCEL المستخرجة من عملية الشراء والبيع في طلب الربط مع منظومة GFMIS.

٥- يجب إضافة مواد بالقوانين المنظمة لشئون المخازن تُرغم إدارات الجهات الحكومية على عدم الموافقة على الشراء الإ بعد قيام مسئول المشتريات بالبحث عن الأصناف المطلوبة للشراء داخل النظام المقترح والتأكد من عدم وجود أصناف مماثلة معروضة لما تريد شراؤه.

١٢-الدراسات المستقبلية

من خلال هذه الدراسة المقترحة تم عمل تصور مبدئي للإعلان عن بيع الأصناف الراكدة عبر المزاد الإلكتروني وهو ما يستلزم العمل على دراسات مفصلة حول إنشاء أنظمة للمزاد الإلكتروني الحكومي لما به من متطلبات كثيرة مثل طرق شراء كراسة شروط المزاد وكيفية السداد الإلكتروني للتأمين الابتدائي للمزاد وكيفية تأمين بيانات المزايدين وسداد باقي التأمين عند الترسية للمزاد.

كما يمكن أيضا عمل دراسات حول كيفية تكامل أنظمة الحاسب المختلفة المطبقة فى الجهات الحكومية مع بعضها البعض لتوفير قدر أكبر من البيانات والمعلومات بالجهات الحكومية.

١٣- المراجع

١- تقرير الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة "**الإصلاح الإدارى.. مهمة عاجلة**" القاهرة، ديسمبر ٢٠١٥. (يناير ٢٠٢٢) http://www.caoa.gov.eg

٢- يحيى بن محمد على أبومغايض"**كتاب الحكومة الإلكترونية: ثورة على العمل الأدري التقليدي**" الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، الطبعة ط١، رقم الإيداع ٤١٥٨/١٤٢٥، ٢٠٠٤م.

٣- عبد العزيز بن عبد الله الرقابي "**الحكومة الإلكترونية ودورها في تقديم الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية مع دراسة تطبيقية على وكالة الوزارة لشئون العمل**" رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٢م.

٤- حسين عبد العزيز عبده الحسانين "**دراسة بحثية في شرح مواد لائحة المخازن**" عضو لجنة تعديل لائحة المخازن الحكومية، مدير إدارة المخازن، جامعة المنصورة، ٢٠١٣ م.

٥- كتاب دوري رقم (٢) لسنة ١٩٨٠م، الهيئة العامة للخدمات الحكومية، وزارة المالية المصرية.

٦- **كمال أمين الوصال،** "كتاب ثقوب وجيوب: بحث في أسباب إهدار المال العام في مصر" **الطبعة الأولى القاهرة ٢٠١٨م، رقم الإيداع ٢٠١٧/٢٦٣٦٠، ص١٧٩.**

٧- "**كتاب لائحة المخازن الحكومية**" المطابع الاميرية، طبعة رقم ٤٧ لسنة ٢٠٢١، المادة ٤٦ ص١٤.

٨- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٦٩ لسنة٢٠٢٠ لرفع كفاءة الانفاق الحكومي.

[٩]- "**المؤتمر السنوي الحادي عشر للاستراتيجية الفعالة للتخلص من المخزون الراكد وتلافى حدوثه مستقبلا الأسباب – الحلول– الوقاية– القوانين والرقابة–المسئوليات – المخاطر – التطوير**" القاهرة، نوفمبر ٢٠١٧م.

١٠- محمد عبد العظيم على حسين "**أثر طرق تقويم المخزون السلعي على نتائج أعمال المنشآت الصناعية من وجهة نظر مراجعي الحسابات**" رسالة ماجستير، كلية الدراسات التجارية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٧ م

١١- محمد رفيق على الوادية "**دور الرقابة الداخلية على المخزون السلعي في المحافظة على المال العام دراسة ميدانية تطبيقية على وزارة الصحة الفلسطينية**" رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة ٢٠١٦ م

١٢- محمد راضي عطية "**نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS ودوره في الرقابة على المال العام وتفعيل موازنة البرامج والأداء. دراسة تطبيقية**" رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، ٢٠١٧ م

١٣- عبد الرحمن محمد الشبل "**أثر استخدام نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية على أداء الموازنة العامة للدولة دراسة ميدانية**" رسالة ماجستير، الأردن – جامعة جرش. ٢٠١٣ م.

١٤- إبراهيم محمد حامد "**أساليب الرقابة على المخزون السلعي وأثرها في أداء الشركات**" رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠١٢ م.

١٥- كوثر عبد الحفيظ نقد الله على "**تطوير نظام مزاد إلكتروني عبر الأنترنت بالتطبيق على شركة السهم الذهبي**" رسالة ماجستير، كلية علوم الحاسب، جامعة النيلين ٢٠١٨ م.

[١٦] – ثامر عبد الجبار عبدالعباس السعيدي "**كتاب التنظيم القانوني للمزاد الإلكتروني: دراسة مقارنة**" المركز العربي للنشر، القاهرة، ٢٠١٨ م، ص٢٢٦.

١٧- أسامة أبو الحسن مجاهد "**كتاب التعاقد عبر الانترنت**" دار الكتب القانونية، مصر، ٢٠٠٥ م، ص ٣٤.

١٨- ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الافريقي المصري "**كتاب لسان العرب**" دار صادر، بيروت، لبنان، المجلد ٣، بدون سنة نشر، ص ١٩٩.

١٩- أحمد عبد الحفيظ امجدل "**كتاب مبادئ التسويق الإلكتروني**" جامعة طيبة بالمدينة المنورة، كلية إدارة الاعمال، ٢٠١٤م، ص١٠٤.

٢٠- قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨ للتعاقدات الحكومية، وزارة المالية المصرية، اكتوبر ٢٠١٨ م.

٢١- وزارة الداخلية المصرية، إدارة المرور، موقع لوحتك دوت كوم/ **شروط دخول المزاد**.
(مارس ٢٠٢١)www.lo7tak.com.eg

٢٢- أبو بكر محمود الهوش "**كتاب الحكومة الإلكترونية الواقع والافاق**" مجموعة النيل العربية، القاهرة، ٢٠٠٦، ص٢٤

٢٣- سمية بو مروان "**كتاب الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية دراسة مقارنة**" مكتبة القانون والاقتصاد، جامعة الامام محمد عبده، الرياض،٢٠١٤ م، ص ١٠.

٢٤- ناصر القحطاني، المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، " **كتاب الحكومة الرقمية – دائرة الاهتمام**" الإصدار الثاني، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٠٢٠م، ص١٢

25- UNITED NATIONS E-GOVERNMENT SURVEY 2020.

٢٦- "**المؤتمر السنوي الحادي عشر للاستراتيجية الفعالة للتخلص من المخزون الراكد وتلافي حدوثه مستقبلا**" القاهرة، نوفمبر ٢٠١٧ م. مصدر سبق ذكره.

٢٧- "**كتاب دليل المفتش**" وزارة المالية المصرية، قطاع الحسابات والمديريات، القاهرة ٢٠٢٠ م، ص ١٤٢.

٢٨- كتاب دوري رقم ٢٩ لسنة ٢٠٢١، وزارة المالية المصرية، قطاع الحسابات والمديريات ٢٠٢١م.

٢٩- "**المؤتمر الثالث للمشروع القومي لرفع كفاءة ادارة المخزون الحكومي**" وزارة المالية، الهيئة العامة للخدمات الحكومية، القاهرة، ديسمبر ٢٠٠٣ م.

٣٠ – "**كتاب دليل ميكنة المالية الحكومية**" وزارة المالية، قطاع الحسابات والمديريات المالية، وحدة الميكنة الإصدار الأول، فبراير ٢٠٢٠م، ص ٥

٣١- الشبكة المالية للحكومة المصرية/التطور التاريخي لمنظومة معلومات الإدارة المالية الحكومية

http://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/BriefHistoryGFMIS (اكتوبر ٢٠٢١)

٣٢- قرار رئيس الوزراء ٢٣٧٤ لسنة ٢٠١٧.

٣٣- موقع الشبكة المالية للحكومة المصرية/عن المنظومة

http://gfmis.mof.gov.eg/GFMIS/AboutGFMIS (اكتوبر ٢٠٢١)

٣٤- لائحة قانون ١٨٢ لسنة ٢٠١٨م للتعاقدات الحكومية، وزارة المالية المصرية.

٣٥- إيراني أكرم كمال "**فاعليات تطبيق أساليب ومداخل الهندسة المالية على القطاع الحكومي المصري بهدف رفع كفاءة الأداء المالي**" بحث دكتوراه، كلية التجارة، جامعة بور سعيد، مجلة البحوث المالية، المجلد ٢٢، يناير ٢٠٢١ م.

٣٦ – كتاب دوري رقم (٢) لسنة ٢٠١٩، الهيئة العامة للخدمات الحكومية، وزارة المالية.

٣٧ – قرار وزير المالية رقم (٤٣٧) لسنة ١٩٩٧ المعدل بقراري وزير المالية رقم (٦٧٩) لسنة ١٩٩٧ وقرار رقم (٥١٦) لسنة ٢٠٠٠.

٣٨- "**كتاب اللائحة المالية للموازنة والحسابات**" وزارة المالية ٢٠٢١م، مادة٤٩٢، ص٢٢٥.

٣٩- "**كتاب الدليل الموحد لإجراءات الرقابة المالية للجهات الإدارية**" وزارة المالية، قطاع الحسابات والمديريات المالية، الإصدار الثاني، ٢٠٢٠م، ص ٣٤١.

٤٠- عز حسن عبد الفتاح "**كتاب مقدمة في الإحصاء الوصفي والإحصاء الاستدلالي باستخدام SPSS**" الناشر خوارزم العلمية، جدة، حي الجامعة (٢٠٠٨م) ص٥٦٠: ٥٦٣.

41-https://www.calculator.net/sample-size-calculator.html \Find Out the Sample Size (April2022)

42 - http://www.raosoft.com/samplesize. html \ simple size calculator (April 2022)